مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٢٨

الجمعة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١١/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي فريري
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن وإسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يوجه المجلس الدعوة إلى المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد ملادينوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): إن القدس هي إحدى أكثر المدن تعقيدا، وربما جذبا، في العالم. والقدس هي الموضوع الأكثر إثارة للعواطف والأصعب من بين جميع مسائل الوضع النهائي في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، كما حُدِّدت في اتفاقات أوسلو – اللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع البلدان المجاورة الأخرى وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

فهي، بالنسبة للشعب اليهودي، مركز دينهم وحياتهم، وستظل دائما كذلك. وقد ظلوا ينظرون إليها منذ قرون، على أنها ترمز للأمل في المستقبل. وهي كذلك مركز حياة للفلسطينيين، وقد ظل العديد منهم، منذ احتلال القدس الشرقية في العام ١٩٦٧، يعيشون في خوف من فقدان سبل كسبهم وارتباطهم بالمدينة. وهي تشكل للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، وستظل تشكل، جزءا لا يتجزأ من هويتهم الوطنية. وللبلايين من البشر في جميع أنحاء العالم، هي أيضا رمز وحجر زاوية عقائدهم المسيحية أو اليهودية أو الإسلامية. ولذلك تظل أحد أكثر الأماكن حساسية في العالم.

وعلى مدى عقود، كان هناك اتفاق واسع النطاق بين الدول الأعضاء إزاء الوضع الاستثنائي للقدس، بما في ذلك من خلال القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، علاوة على قرار الجمعية العامة ١٨١(د-٢). وقد أعلنت الأمم المتحدة مرارا أن أي قرار انفرادي يرمي إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس يمكن أن يقوض بشكل خطير جهود السلام الحالية، وقد تكون له تداعيات في جميع أنحاء المنطقة. وكما ذكر الأمين العام، فإن موقف الأمم المتحدة واضح: القدس مسألة من مسائل الوضع النهائي التي يجب تحقيق حل عادل ودائم لها من خلال المفاوضات بين الطرفين على أساس قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات المشتركة.

وقد أعلن رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، في ٦ كانون الأول/ديسمبر، أن الولايات المتحدة تعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل. وقد قال، في ذلك الاعتراف، إن مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك حدود السيادة الإسرائيلية، لا يزال يتعين على الطرفين البت فيها. وقد أعلن بوضوح عن التزامه بدفع عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ودعا إلى

وجوب احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة. وقد أشار الإعلان كذلك إلى بدء الأعمال التحضيرية لنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، في الوقت الذي جدد فيه تأجيل الستة أشهر للمصادقة على قرار نقل السفارة، الذي تظل السفارة بموجبه في تل أبيب.

ومما لا شك فيه أن القرار لاقى ترحيبا واسع النطاق في إسرائيل. كما إنه تسبب في غضب شديد وسط الفلسطينيين وأثار قلقا عبر الشرق الأوسط وخارجه. فقد أدان الرئيس الفلسطيني عباس هذه الخطوة، وشدد على أن الولايات المتحدة قد تخلت عن دورها كوسيط في عملية السلام. وحذر من العواقب المحتملة على الأمن والاستقرار في المنطقة، وشدد على الحاجة إلى العمل الفوري من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وقد وصفت حماس الإعلان بأنه يشكل هجوما ضد الشعب الفلسطيني، ودعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى سحب اعترافها بإسرائيل. وفي إسرائيل، شكر رئيس الوزراء نتنياهو الرئيس ترامب على القرار. وأعاد تأكيد التزامه بالحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، بينما قال الرئيس ريفلين أن القدس لا تشكل عقبة أمام السلام.

ويساورني القلق بوجه خاص إزاء احتمال خطر التصعيد العنيف. فقد دعت الفصائل الفلسطينية، ترقبا لقرار الولايات المتحدة، إلى ثلاثة أيام من الغضب، من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر. ودعا البعض إلى أن يكون يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر بداية لانتفاضة جديدة.

وقد شهدنا، منذ إعلان القرار، مظاهرات واسعة واشتباكات عنيفة بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتل فلسطيني واحد على الأقل وأصيب أكثر من ١٤٠ بجروح. كما اندلعت احتجاجات في المدن والقرى العربية داخل إسرائيل، وكذلك في المدن في جميع أنحاء المنطقة وخارجها، من لبنان والأردن إلى ماليزيا وبنغلاديش.

وقد وردت تقارير عن إطلاق ستة صواريخ من غزة باتجاه إسرائيل في ٧ كانون الأول/ديسمبر. ولم يسقط منها في إسرائيل إلا صاروخ واحد من دون أن يتسبب في أضرار أو إصابات. وقد ردت قوات الدفاع الإسرائيلية بقصف منشأة عسكرية لحركة حماس في قطاع غزة وبقصف أخرى، متسببة في أضرار ولكن من دون وقوع إصابات. ولا نزال نتابع التطورات في الميدان عن كثب.

كلنا نتفهم ونحترم الحمولة الرمزية والدينية والعاطفية للقدس للناس في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. ومع ذلك، فإنني أحث جميع القادة السياسيين والدينيين على الامتناع عن الأعمال والتصريحات الاستفزازية التي يمكن أن تؤدي إلى التصعيد. وأدعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والانخراط في حوار يهدف إلى إيجاد حل سياسي.

ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نحافظ على آفاق السلام. فسيكون الإسرائيليون والفلسطينيون العاديون – أسرهم وأطفالهم – هم من يتحمل في نهاية المطاف الخسائر البشرية والمعاناة الناجمة عن تزايد العنف. وسيتطلعون إلى قادتهم بحثا عن القوة والإرادة لتحقيق السلام العادل والشامل الذي يعالج جميع مسائل الوضع النهائي، والذي ينهي احتلال الأرض الفلسطينية الذي بدأ في عام ١٩٦٧ والذي يحقق الأمن والاستقرار للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً قوياً بدعم كل الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. وقد أكد الأمين العام غوتيريش هذه النقطة بوضوح. وإنني أؤكد مرة أخرى رأيه بأنه لا توجد خطة بديلة للحل القائم على وجود دولتين. ويتحمل القادة

الفلسطينيون والإسرائيليون، فضلاً عن المجتمع الدولي، مسؤولية هامة عن دفع جهود السلام إلى تحقيق هذه الغاية. والحوار البناء هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن نأمل في تحقيق السلام من خلاله. وأدعو جميع الأطراف إلى مواصلة العمل.

ونحن نقف اليوم في لحظة حاسمة أخرى في تاريخ النزاع الذي طال أمده. وما زال علينا أن نتأكد مما إذا كان يمكن الحفاظ على آفاق السلام والنهوض بها. وعلينا جميعا في المجتمع الدولي، بقدر ما يعود إلى القادة الإسرائيليين والفلسطينيين، أن نسعى على سبيل الاستعجال للتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع. والأمين العام قال بوضوح إن تحقيق حل الدولتين، والقدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين، هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن تتحقق هذه الرؤية من خلاله. وقد حذرت مراراً في الماضي – وأحذر مرة أخرى اليوم – من أنه ما لم يحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى نحو يلبي التطلعات الوطنية المشروعة للشعبين، عندها قد تنجرف منطقة الشرق الأوسط في دوامة التطرف الديني التي استولت عليها. وهناك خطر جسيم اليوم، فقد نرى سلسلة من الإجراءات الأحادية التي يمكن أن تدفعنا بعيداً عن تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إحلال السلام. وفي الأيام المقبلة، سيكون من الأهمية بمكان أن يبرهن القادة على حكمتهم وأن يبذلوا قصارى جهدهم للحد من خطاب التحريض، وكبح جماح العناصر المتطرفة.

وقد دعت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في تقريرها لعام ٢٠١٦ (S/2016/595، المرفق)، إلى اتخاذ خطوات لعكس مسار التوجهات السلبية التي تقوض حل الدولتين، وذلك من أجل تهيئة الظروف الضرورية لنجاح مفاوضات الوضع النهائي. وتظل هذه الدعوة صالحة اليوم مثلما كانت دائما. وأحث المجتمع الدولي على الوفاء بمسؤوليته التاريخية لدعم الأطراف في تحقيق السلام والتوصل إلى اتفاق شامل. والأمين العام والأمم المتحدة ملتزمان بدعم القادة الفلسطينيين والإسرائيليين في العودة إلى مفاوضات مجدية من أجل تحقيق سلام عادل ودائم للشعبين. ونظل ملتزمين التزاما عميقا بالعمل مع الطرفين ومع شركائنا الدوليين والإقليميين لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الطارئة اليوم. وأشكر أيضاً المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الواضحة للغاية.

وقد طلبنا اجتماع اليوم، إلى جانب سبعة أعضاء آخرين في مجلس الأمن – أوروغواي وإيطاليا وبوليفيا والسنغال وفرنسا ومصر والمملكة المتحدة. واتخذت السويد هذه الخطوة تحسباً لما قد يترتب على البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب بخصوص القدس في ٦ كانون الأول/ديسمبر من تداعيات. ومن الواضح أننا لا نتفق مع الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وخطة نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس لعدة أسباب سأحددها الآن.

أولاً، إنه أمر يتناقض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. والقدس من قضايا الوضع النهائي، وبالتالي لا يمكن أن تُحل إلا من خلال المفاوضات المتفق عليها بين الطرفين. وفي عام ١٩٤٧، عزت الأمم المتحدة إلى القدس وضعاً قانونياً وسياسياً خاصاً ومنفصلاً. وفي عام ١٩٨٠، عندما حاولت إسرائيل إعلان القدس عاصمة لها، ذكر المجلس في القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، إنه يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وعلاوة على

ذلك، أعلن المجلس أن المحاولات الرامية إلى تغيير طابع مدينة القدس ومركزها باطلة ولاغية، وأهاب بجميع الدول أن تقبل ذلك القرار، وكذلك سحب بعثاتها من القدس. وقد التزمت جميع الدول بنداء المجلس حتى الآن. وقبل عام واحد فقط، أكد المجلس مرة أخرى،

> ”أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات“ (القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الفقرة ٣).

إن للاتحاد الأوروبي موقفاً واضحاً بشأن القدس، وهو ما يفسر توحد جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المجلس في طلب عقد جلسة اليوم. ونعتبر القدس عاصمة للدولتين في المستقبل. ولم نعترف قط بضم إسرائيل للقدس الشرقية، وبالتالي فإننا نعتبرها جزءاً من الأرض المحتلة. وكما قلت، فإننا نعتقد أن مستقبل وضع القدس لا يمكن حسمه إلا من خلال المفاوضات. والبيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة يتعارض مع نداء العديد من أصدقاء الولايات المتحدة وإسرائيل. غير أنه لا يؤثر على موقف السويد أو الاتحاد الأوروبي أو المجتمع الدولي الأوسع، الذي كان حتى الآن متسقاً مع توافق الآراء الدولي بشأن وضع القدس.

ثانياً، إنه يؤجج التوتر ويزيد من عدم الاستقرار في منطقة مضطربة ومتقلبة بالفعل. إن مسألة القدس لها تأثير يتجاوز المنطقة بكثير – وهناك بالفعل ردود فعل قوية على هذا القرار في جميع أنحاء العالم. وقد أسفرت الاشتباكات التي وقعت أمس واليوم عن إصابة أكثر من ١٠٠ شخص بالفعل. وإننا ندعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على الهدوء والتحلي بضبط النفس والامتناع عن العنف. ويجب ألا يتحول النزاع إلى صراع ديني. إن القدس مدينة مقدسة للأديان الإبراهيمية الثلاثة. والآن، أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى أن يتغلب الاحترام والتسامح والحوار على الانقسام والعداء. وينبغي لنا ألا ننسى الروابط القوية إلى القدس من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وأن ما يناهز ٤٠ في المائة من سكان القدس من الفلسطينيين.

ثالثاً، على الرغم من عزمها على عكس ذلك، فإنها تخاطر بالحكم المسبق على نتائج المفاوضات بشأن مسائل الوضع النهائي، مثل القدس، وبالتالي تهديد آفاق السلام ذاتها. وكما ذكر الأمين العام مراراً، ليس هناك بديل عن حل الدولتين ولا توجد خطة باء. غير أن هذه الرؤية مهددة الآن أكثر من أي وقت مضى. وللسويد التزام طويل الأمد وثابت بالحل القائم على وجود دولتين. فقبل سبعين عاماً، كانت السويد واحدة من ٣٣ دولة عضو في الأمم المتحدة صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، الذي مهد السبيل لإقامة دولة إسرائيل. وفي عام ٢٠١٤، قررت السويد الاعتراف بدولة فلسطين كنتيجة منطقية لدعمنا لحل الدولتين.

وعلى مدى عقود، اضطلعت الولايات المتحدة بدور رئيسي في السعي إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط. وننوه بعزم حكومة الولايات المتحدة المعلن على إنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وتيسير التوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويجب الآن أن تتبع الكلمات بالأفعال والأفكار من خلال المقترحات. ونحث الولايات المتحدة على متابعة بيانها بالعمل من أجل حل الدولتين. وقد آن الأوان للمضي قدماً بخطة سلام مفصلة تمكن دولة إسرائيل ودولة فلسطين من العيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين في المستقبل. ويتحمل المجلس أيضاً مسؤولية خاصة. ويجب على جميع أصحاب المصلحة أن ينخرطوا أكثر من أي وقت مضى على الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط.

السيد أبو العطا (مصر): يجتمع مجلس الأمن اليوم في جلسة طارئة بناء على طلب أغلبية أعضائه الذين انتابهم وعدد

كبير من دول العالم وشعوبه القلق إزاء مسألة تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين. وذلك في سابقة مهمة وغير تقليدية، تستدعي التوقف عندها.

فما نشهده اليوم هو انعكاس للتخوف الشديد الذي انتاب المجتمع الدولي خلال الأيام القليلة الماضية إزاء إحدى القضايا التي أدرجت في جدول أعمال مجلس الأمن منذ إنشائه، وهي القضية الفلسطينية. بل يعكس أيضا التخوف من عواقب وآثار القرارات الأحادية التي تخالف القانون الدولي وتهدد منظومة العلاقات السياسية التي تأسست على ميثاق الأمم المتحدة منذ أكثر من سبعين عاماً للحيلولة دون تكرار مآسي الحروب، وضمان تنظيم العلاقات بين الشعوب في عصر من المفترض أنه يراعي الحقوق الأساسية لتلك الشعوب على أساس من المساواة.

إن ما نحن بصدده اليوم هو اختبار لتلك المنظومة واختبار لسيادة القانون الدولي. ولن يتحقق النجاح في هذا الصدد إلا من خلال العمل الجماعي في إطار الشرعية الدولية. أما إذا استسلمنا للفشل فسيكون علينا التعامل مع عواقب وخيمة، بسبب قضية اليوم أو غيرها من القضايا الدولية ولسنوات طويلة مقبلة.

إن عمر مسألة القدس الشريف يمتد إلى جذور التاريخ. وتعلّق قلوب أجيال من شعوب العالم من الأديان السماوية الثلاثة بها يرجع لمئات السنين. وقد تمكن المجتمع الدولي في العصر الحديث، من خلال الأمم المتحدة، من وضع محددات قانونية للتعامل معها منذ أن قررت تلك المنظمة إنشاء دولتين على أرض فلسطين وفقا للقرار ١٨١ (د-٢). لذلك، فإن المنطق الوحيد والحقيقة الثابتة الوحيدة في التعامل مع القدس الشريف في إطار القضية الفلسطينية هو هذا المنطق وتلك الحقيقة التي انعكست في القانون الدولي المتمثل في قرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرارات هذا المجلس، والتي رفضت بما لا يدع مجالا للشك احتلال القدس الذي بدأ عام ١٩٦٧.

وبما أننا اجتمعنا اليوم لتأكيد خطورة المساس بالمحددات القانونية التي تم التوصل إليها على مدار عشرات السنين، فلعله من المناسب هنا استذكار أهم قرارات مجلس الأمن الملزمة، القديم منها والحديث، بشأن القدس. فالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) نص على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، ومن ضمنها القدس. كما رفض القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) احتلال المدينة بالقوة واعتبر ما يسمى بالقانون الأساسي الذي فرضته إسرائيل انتهاكا للقانون الدولي، ولا يغير من الوضع القانوني للمدينة، ولا يؤثر على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب على القدس الشريف.

ومن المهم أيضا استذكرا آخر قرارات مجلس الأمن الصادرة في هذا الشأن، والتي لم يتخط عمرها العام الواحد، وهو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أكد عدم اعتراف المجلس بأي تغيير في خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس الشريف، إلا من خلال التفاوض بين الأطراف. كذلك، وكما طالب القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) بسحب جميع البعثات الدبلوماسية من مدينة القدس، كون المجتمع الدولي لا يعترف بها عاصمة لإسرائيل. وجاء قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ليطالب بوضوح جميع الدول بالتفرقة في تعاملاتها بين الأراضي الإسرائيلية وتلك الأراضي التي اُحتلت عام ١٩٦٧ وهي الأراضي التي تتضمن القدس.

تلك هي قرارات مجلس الأمن المتسقة في محتواها منذ عشرات السنين وحتى الآن، والتي تعدُّ بمثابة القانون الذي يحكم الوضع بالقدس. تلك هي قرارات مجلس الأمن الملزمة والتي تعهدت جميع الدول – وفقا لميثاق الأمم المتحدة – بتنفيذها والالتزام بها حفاظا على الأمن والسلم الدوليين. تلك هي

قرارات مجلس الأمن التي تمثّل الحقيقة والمنطق الوحيد فيما يتعلق بالقدس الشريف.

انطلاقا من ذلك، فإن جمهورية مصر العربية تعرب عن استنكارها لقرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل سفارتها إليها. وتعرب جمهورية مصر العربية عن رفضها لأي آثار تترتب عن ذلك. كما نؤكد على أن اتخاذ مثل هذه القرارات الأحادية يعدُّ مخالفا للشرعية الدولية، وبالتالي فإنها قرارات غير ذات آثر على الوضع القانوني لمدينة القدس، كونها مدينة واقعة تحت الاحتلال. ولا يجوز قانونا القيام بأي أعمال من شأنها تغيير الوضع القائم في المدينة.

كذلك وفي إطار ما شرحناه وما هو معروف للقاصي والداني إزاء الحساسية الشديدة فيما يتعلق بمسألة القدس، فإننا نعرب عن قلقنا البالغ من التداعيات المحتملة لهذا القرار على استقرار المنطقة – لما ينطوي عليه من تأجيج مشاعر الشعوب العربية والإسلامية، نظرا للمكانة الروحية والثقافية والتاريخية الكبيرة لمدينة القدس في الوجدانين العربي والإسلامي، فضلا عن تأثيراته السلبية للغاية على مستقبل عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والتي تأسست مرجعياتها على اعتبار أن مدينة القدس تعدُّ إحدى قضايا الوضع النهائي التي سيتحدد مصيرها من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية.

إن الدعوة إلى الحفاظ على مرجعيات الشرعية الدولية والقانون الدولي ليست من قبيل الترف، لا سيما في منطقة تموج بالنزاعات وعا لم يتعرض لتحديات جمة ولا يحتاج إلى مزيد من الفوضى غير المبررة. بل هي دعوة تراعي ما نراه واضحا أمام أعيننا من مخاطر شديدة تستتبع انهيار المنظومة القانونية الدولية. ومن ثمّ، فإننا نكرر التأكيد أن وضع القدس الذي حددته قرارات مجلس الأمن كمدينة محتلة لم يتغير ولن يتغير إلا إذا اتفقت الأطراف على ذلك من خلال المفاوضات. كما ندعو أجهزة الأمم المتحدة إلى التعامل مع التحديات الناشئة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية بالأسلوب الذي يحفظ للشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك إقامة دولة مستقلة وفقا لحدود ٤ حزيران/يونيه١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

وتؤكد مصر أنها ستظل على عهدها الذي قطعته في سبيل التوصل إلى سلام دائم وشامل وعادل في المنطقة، سلام مبني على محددات الشرعية الدولية.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية، وخاصة على دعمه الثابت لحل الدولتين، علاوة على تحذيراته من اتخاذ التدابير الأحادية التي تقوض آفاق السلام الدائم للإسرائيليين والفلسطينيين.

وأود بداية، أن أشير إلى أن موقف المملكة المتحدة إزاء وضع القدس واضح وطويل الأمد، ألا وهو أنه يجب تحديده عن طريق تسوية متفاوض عليها بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأن تكون القدس عاصمة مشتركة للإسرائيليين والفلسطينيين في نهاية المطاف. وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦) فإننا نعتبر القدس الشرقية جزءا من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولذلك، فإننا نختلف مع قرار الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس والاعتراف من جانب واحد بالقدس عاصمة لإسرائيل قبل التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي. فهذه القرارات لن تهيء لآفاق السلام في المنطقة – وهو هدف أدرك أننا جميعا ملتزمون به هنا في مجلس الأمن. وما تزال السفارة البريطانية في إسرائيل في مقرها في تل أبيب، وليست لدينا أي خطط لنقلها.

ونشاطر الرئيس ترامب رغبته في إنهاء هذا النزاع.

وإننا نرحب بالتزامه بحل الدولتين عن طريق التفاوض بين الطرفين. وننوّه باعترافه الواضح بأهمية الوضع النهائي للقدس،

بما في ذلك الحدود السيادية داخل المدينة، التي يجب أن تخضع للتفاوض بين الطرفين.

ونظل ملتزمين باتفاق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين القائم على أساس حدود ١٩٦٧ مع تبادل منصف ومتفق عليه للأراضي، ما يعكس مصالح الطرفين الوطنية والدينية، مع كون القدس عاصمة مشتركة لإسرائيل والدولة الفلسطينية. ويجب أن تُحدد هذه النتيجة من خلال اتفاق للوضع النهائي والتوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة ومتفق عليها وواقعية للاجئين تتوافق من الناحية الديمغرافية مع مبدأ دولتين لشعبين.

وندرك أن القدس تحمل أهمية وقدسية عظيمتين لدى اليهود والمسلمين والمسيحيين. ونكرر التأكيد على الضرورة الأساسية للحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، وخاصة جبل الهيكل/الحرم القدسي الشريف، ونرحب بدعوة الرئيس ترامب الأطرافَ للحفاظ على ذلك الوضع الراهن. ولا بدّ من احترام إمكانية الوصول والحقوق الدينية للشعبين. ونقدّر الدور الهام الذي يضطلع به الأردن بوصفه الوصي على الأماكن المقدسة، وما زالنا نؤيد تأييداً تاماً ما يبذله من جهود للمحافظة على الهدوء.

ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار التطورات على أرض الواقع التي تقوض آفاق حل الدولتين. وكما أوضحت المجموعة الرباعية، فبناء المستوطنات والتوسع فيها، وخاصة في القدس الشرقية، يشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق هذا الحل. ويشكل الإرهاب والتحريض على العنف عائقاً آخر بالغ الأهمية. وسنواصل الضغط على الطرفين للامتناع عن الإجراءات التي تجعل تحقيق السلام القابل للاستمرار أكثر صعوبة. إن التوصل إلى حل عادل ودائم لإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء أمر طال انتظاره. وتبين التطورات الأخيرة الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم نحو السلام.

وأؤكد اليوم مجدداً دعمنا القوي لمفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يدعمها المجتمع الدولي وأن تؤدي إلى إسرائيل آمنة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء. ونرحّب بنية الأمين العام بذل كل ما في وسعه لدعم القادة الإسرائيليين والفلسطينيين في العودة إلى مفاوضات مجدية وفي تحقيق هذه الرؤية لسلام دائم للشعبين. ونشجّع بقوة حكومة الولايات المتحدة على طرح مقترحات مفصلة لتسوية إسرائيلية – فلسطينية. وسوف تفعل المملكة المتحدة كل ما في وسعها لدعم إحراز تقدم وتحقيق رؤية السلام الدائم.

وللحصول على أفضل فرص للنجاح، يجب أن تتم عملية السلام في جو خالٍ من العنف. وندعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على الهدوء والعمل معاً بروح من الالتزام بذلك المشروع المشترك. وفي القدس على وجه التحديد، تحتاج جهود السلام إلى مراعاة الناس، وليس الأرض والمواقع المقدسة وحسب. فهناك أكثر من ٠٠٠ ٣٢٠ فلسطيني في القدس الشرقية. الغالبية العظمى منهم مقيمون دائمون يمكن إلغاء تصاريحهم في أي وقت. وإذا انتقلوا للإقامة خارج المدينة، فإن إسرائيل لا تسمح لهم في كثير من الأحيان بالعودة. وإذا تزوجوا، يواجهون عقبات في جلب أزواجهم. وإذا تقدموا بطلب لنيل الجنسية الإسرائيلية، ومعظمهم لا يفعل ذلك، يتم رفض نسبة عالية من الطلبات. ويجب ألا يُنسى وضعهم في أي جهود للسلام.

وإذا تمكّنت جميع الأطراف حقاً من أن تتخذ خطوات جريئة بروح من التوفيق، فلا يساورني شك في أن يتم التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف. ذلك هو السبيل الوحيد لضمان الأمن طويل الأجل الذي يستحقه الإسرائيليون، وضمان الدولة وإنهاء الاحتلال الذي يدعو إليه الفلسطينيين. وهذا هو ما يجب أن يكون لدى الشعبين. وقد حرموا منه طويلاً.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المنسق الخاص على إحاطته الإعلامية.

لقد كان وضع القدس موضوعاً لقرارات محددة من مجلس الأمن ولذا فهو يهم المجتمع الدولي بأسره، كما ذكرنا أمس رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد إيمانويل ماكرون. ولهذا السبب بادرت فرنسا، مع العديد من شركائها، إلى طلب هذا الاجتماع لمجلس الأمن.

وكما أشار الرئيس ماكرون، نأسف للقرارات التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة يوم الأربعاء، بالاعتراف من جانب واحد بالقدس عاصمة لإسرائيل والتحضير لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وأود أن أشدد على ثلاثة عناصر توجّه موقف فرنسا، تتعلق بالقانون وحل الدولتين ومخاطر التصعيد، على التوالي.

أولاً، فيما يتعلق بالقانون، لا تُغير القرارات التي أشرت إليها للتو من معايير تسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي. ولا بدّ من أن يحدد الطرفان وضع القدس في إطار اتفاق للسلام. وفي حالة عدم وجود اتفاق، ووفقاً لتوافق الآراء الذي ساد طوال ٧٠ عاماً داخل المجتمع الدولي، فإن فرنسا لا تعترف بأي سيادة على القدس. عليه، وفي أعقاب النزاع الذي نشب في حزيران/يونيه ١٩٦٧، لم نعترف بضم القدس الشرقية، التي تشكل – بموجب القانون الدولي – جزءاً من الأراضي المحتلة؛ ولم نعترف في عام ١٩٨٠ بالأفعال الانفرادية التي اتخذتها إسرائيل فيما يتعلق بالقدس.

لقد اتخذ المجلس القرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، قبل وبعد سن القانون الإسرائيلي الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل. يشمل هذان القراران مبدأين. أولاً، إن أية تدابير ترمي إلى تغيير وضع القدس، فضلاً عن الخصائص الجغرافية والسكانية والتاريخية للمدينة، تعتبر لاغية وباطلة ويجب التخلي عنها. ثانياً، يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تنقلها من المدينة. وهذا ما حدث نتيجة للقرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، دون استثناء. أخيراً، وقبل أقل من عام تقريباً، أشار اتخاذ المجلس القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إلى أن أي تعديل على حدود ١٩٦٧ بخلاف ما يتفق عليه الطرفان لن يحظى باعتراف المجتمع الدولي، بما في ذلك في القدس الشرقية.

ويعود الأمر الآن إلى الولايات المتحدة لتوضيح مدى اتفاق إعلان الرئيس ترامب في ٦ كانون الأول/ديسمبر مع هذه القاعدة القانونية المشتركة التي بنيت عليها جميع جهود السلام. ويعود إلينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نعيد تأكيد التزامنا الجماعي بالقانون الدولي، بما في ذلك قرارات المجلس، بشأن المسألة الأساسية المتعلقة بوضع القدس، وهو أمر حاسم لأي آفاق للسلام. إذ أنه دون التوصل إلى اتفاق بشأن القدس، لن يكون هناك أي اتفاق سلام.

وهذا هو العنصر الثاني الموجه لعملنا. إن الأهمية التاريخية والدينية للقدس في نظر جميع الأطراف لا تجعلها أحد مفاتيح حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني فحسب، بل أيضاً مفتاحاً للاستقرار الإقليمي والدولي. إن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بسبب خطورته وموقعه المركزي في الشرق الأوسط وبُعده الرمزي ومكانته في التصور الجماعي – وفي صلبه المسألة الفريدة المتعلقة بالقدس – هو شأن يبعث بشدّة على التعبئة، بحيث يتجاوز نطاقه حدود إسرائيل والأراضي الفلسطينية. ولذلك فمن الضروري الحرص على عدم تقديم أي ذرائع للحركات المتطرفة في المنطقة، بل على العكس من ذلك، تشجيع جميع صانعي السلام.

من هذا المنطلق، ولأن مسألة القدس منغرسة في الأهمية الروحية والرمزية، فهي يمكن أن تتحول إذا لم نتوخ الحذر من

نزاع سياسي، وهو بحكم طبيعته قابل للتسوية، إلى نزاع ديني يكون في حدّ ذاته مستحيل الحل.

وفي هذا السياق، تعتقد فرنسا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي أن القدس مُقدّر لها أن تصبح عاصمة لدولتين، إسرائيل وفلسطين، عملا بالمعايير التي يجب أن يحددها الفلسطينيون والإسرائيليون من خلال المفاوضات، بالاشتراك مع الأردن، نظرا للدور الخاص الذي يضطلع به في هذا الصدد. ولنكن واضحين: لا يوجد بديل عن حل الدولتين ولن يتحقق حل الدولتين دون التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بشأن القدس. وفي هذا الصدد، لاحظنا ما أبداه رئيس الولايات المتحدة من استعداد لدعم حل الدولتين. ونأمل أن يساعد ذلك في تمهيد الطريق أمام الولايات المتحدة للعودة إلى كنف توافق الآراء الدولي.

ثالثا، بالطبع، يساورنا بالغ القلق إزاء خطر التصعيد في الأجل القريب جدا على أرض الواقع بعد ثلاثة أيام من الاشتباكات، وخاصة في غزة وأجزاء من القدس الشرقية. وندعو الجميع إلى التحلي بضبط النفس وبذل كل جهد ممكن لاستعادة الهدوء. وعلاوة على ذلك، يجب تفادي التداعيات السلبية في جميع أنحاء المنطقة. ولذلك، ندعو جميع الجهات المعنية الإقليمية إلى تجنب تأجيج التوتر والمساهمة في استعادة الهدوء.

إن فرنسا صديقة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، ولهذا السبب نسعى إلى اتباع نهج نزيه إزاء الحالة من خلال دعوة الطرفين إلى العودة ببساطة إلى طاولة المفاوضات. وفي الواقع، ليس هناك طريق مختصر في المسار الصعب نحو تحقيق السلام، وهذا المسار هو مسار التفاوض واحترام الطرف الآخر. ونظرا لأن مسألة القدس تشكل أحد مفاتيح السلام في الشرق الأوسط، فمن المهم أكثر من أي وقت مضى أن نُذكر بالتزامنا الجماعي بصون توافق الآراء الدولي بشأن الوضع الخاص للمدينة. والأمور التالية على المحك: احترام القانون الدولي والحقوق المشروعة لكلا الطرفين وشرعية مجلس الأمن والحفاظ على حل الدولتين. وفي سياق كل تلك المساعي، يمكن لأعضاء المجلس التعويل على التزام فرنسا المستمر والحازم.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): في ضوء الإعلانات التي أدلى بها رئيس الولايات المتحدة بشأن اعترافه الانفرادي بالقدس عاصمة لإسرائيل وقراره بالشروع في اتخاذ خطوات لنقل سفارة الولايات المتحدة إلى تلك المدينة، طلبت ثمانية وفود في مجلس الأمن إلى رئاسة المجلس عقد هذه الجلسة الطارئة. وقد اتخذت حركة بلدان عدم الانحياز نفس الموقف في هذا الصدد، على نحو ما فعل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. كما تشهد سلسلة البيانات التي أدلت بها العديد من الدول الأعضاء على أهمية المسألة التي نتناولها اليوم.

وتود بوليفيا أن تذكر بشكل واضح ولا لبس فيه بأنها تعارض هذا القرار الانفرادي، حيث إنه لا يتعارض مع القانون الدولي فحسب، بل ويضر بإمكانية تحقيق سلام عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين ويقوضها. وهذا القرار بالغ الضرر وغير مسؤول لأنه يزيد من تفاقم الحالة غير المستقرة بالفعل في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كونه مخالفا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ولن يؤثر هذا القرار على الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، بل على المنطقة بأسرها. وسيستغله المتطرفون وسيغذي العنف من جانب المتعصبين.

كما أن هذا القرار الانفرادي يؤثر على هوية القدس كمدينة متعددة الثقافات والأديان، وهو ما عبر عنه البابا فرانسيس بالكلمات التالية:

> ”لا يمكنني التزام الصمت بشأن قلقي العميق إزاء الوضع الذي طرأ في الأيام القليلة الماضية. وفي الوقت نفسه، أدعو جميع الأطراف على وجه الاستعجال إلى السعي لاحترام الوضع الراهن، تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إن القدس مدينة ذات طابع فريد؛

فهي مقدسة لدى اليهود والمسيحيين والمسلمين الذين يُبجلون الأماكن المقدسة لأديانهم هناك. وهي ذات رسالة خاصة من أجل السلام“.

ونعرب عن التزامنا الراسخ بجميع الجهود الدولية التي تؤدي إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم بالطبع مبادرات من قبيل خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وغيرها من المبادرات التي تشكل ضمانات لتحقيق سلام عادل ودائم، بحيث يتمكن كلا الشعبين من العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها. وبوليفيا على اقتناع بأن الخيار الوحيد لحل لهذا النزاع هو حل الدولتين: دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة داخل الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

ومن الضروري أن نتذكر ولئن كان هناك طرفان لهذا النزاع، إلا أنهما ليسا على قدم المساواة. فأحد الطرفين، إسرائيل، هي السلطة القائمة بالاحتلال؛ والطرف الآخر، فلسطين، هو شعب خاضع للاحتلال. وهناك أوجه تاريخية ولا يمكن إنكارها لعدم المساواة بينهما. فقد استخدم أحد الطرفين القوة بغية احتلال أرض الطرف الآخر، ولا يزال يستخدمها. وبنى أحد الطرفين جدارا يشكل، وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية، انتهاكا للقانون الدولي. ويبني أحد الطرفين مستوطنات غير قانونية في إقليم الطرف الآخر. ويقوم أحد الطرفين بتشريد المدنيين قسرا ومصادرة الأراضي وتدمير المنازل ونقل المستوطنين إلى المستوطنات المبنية بصورة غير قانونية. ويفرض أحد الطرفين حصارا على غزة، بما لذلك من عواقب إنسانية مروعة، وما يترتب عليه من تقييد الحصول على الخدمات الأساسية. وقد تسبب أحد الطرفين في أن أصبح خمسة ملايين فلسطيني من اللاجئين. ويستولي أحد الطرفين على الموارد المائية والأراضي الزراعية الخاصة بالطرف الآخر. ويشن أحد الطرفين حملة عسكرية وحشية ضد الشعب الفلسطيني. ويرتكب أحد الطرفين انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وثمة مزاعم أنه قد ارتكب جرائم حرب. ويتحمل أحد الطرفين المسؤولية عن التشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين. وينتهك أحد الطرفين التزاماته الدولية وينتهك بشكل منهجي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

هذه هي نتيجة أطول احتلال عسكري في العالم المعاصر. وفي السنوات والأشهر الأخيرة، زاد عدد المستوطنات بصورة هائلة، وأُقيم نظام اقتصادي وسياسي وقضائي واجتماعي قائم على التمييز. وهذه الحالة تبعدنا أكثر عن حل الدولتين.

ويجب أن نسأل أنفسنا: كيف لحالة من هذا القبيل أن تحدث في القرن الحادي والعشرين؟ وكيف يمكن قبول عدم تنفيذ سلسلة القرارات التي أصدرها المجلس، ليس فيما يتعلق بالقدس فحسب ولكن بشأن النزاع عموما؟ ويجب أن ندرك أن الدعوات إلى إجراء حوار ومفاوضات غير كافية. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية عن اتخاذ إجراءات وقرارات؛ وإلا سيصبح مجلس الأمن أيضا أرضا محتلة، وسيتعين أن تلحق هذه القاعة بالقائمة الطويلة لمستوطنات السلطة القائمة بالاحتلال. وسنكون قد برهنا على عدم أهميتنا في هذا الخصوص. وتطالب بوليفيا بإنهاء الاحتلال وإنهاء سياساته التي تنتهك القانون الدولي وممارساته الاستعمارية في القدس وجميع الأراضي الفلسطينية.

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الدقيقة.

إن الأهمية السياسية والتاريخية والدينية للقدس عند إسرائيل وفلسطين، فضلا عن المؤمنين المسيحيين واليهود والمسلمين في جميع أنحاء العالم، هي السبب وراء مركزها الخاص. لقد أصدرت حكومة بلدي بيانا يوم أمس، أتلوه الآن:

”إن حكومة أوروغواي تؤكد من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ١٨١ (١٩٤٧)، الذي نص على إنشاء دولة يهودية ودولة عربية في الأراضي الفلسطينية، ويكون للقدس كيان منفصل يخضع لنظام دولي خاص، بينما تعرب في الوقت نفسه عن التزامها بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠). وفي هذا الصدد، تعرب حكومة أوروغواي عن قلقها واعتراضها تجاه قرار حكومة الولايات المتحدة، الذي لا يساهم في تهيئة المناخ الضروري لإحلال السلام والاحترام المتبادل اللازم للتوصل إلى حل عادل، وكامل، ودائم في الشرق الأوسط.“

لقد صوتت أوروغواي تأييدا لقرار الجمعية العامة ١٨١ (١٩٤٧)، وتؤكد مجددا مرة أخرى على المركز الخاص لمدينة القدس وفقا لجميع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن.

وكما ذكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش يوم أمس، فإن المركز النهائي للقدس مسألة لم تحل بعد. لذلك، لا بد لإسرائيل وفلسطين أن تتفقا على سيادة القدس وحدودها في المفاوضات الثنائية. ومثلما دأبنا على فعله منذ عام ١٩٤٧، تؤكد أوروغواي على حق إسرائيل وفلسطين في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، في جوّ من التعاون المتجدد وبعيدا عن أي تهديد أو عمل يعرّض السلام للخطر.

وحل الدولتين لا يزال يشكل الحل الوحيد القابل للتطبيق من أجل إنهاء النزاع. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من الضروري استئناف المفاوضات الثنائية المباشرة في أقرب فرصة ممكنة، حتى يتسنى توضيح جميع المسائل المعلّقة بغرض التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم لهذا النزاع الذي طال أمده.

قبل ٣٧ عاما من اليوم بالتحديد، وفي هذه المدينة بالذات وليس بعيدا جدا من هنا، تعرّض جون لينون للقتل. وفي إحدى أغانيه المشهورة جدا، تصوّر لينون المسالم عالما يمكن للبشرية أن تعيش فيه بسلام، وتتقاسم الكوكب بأسره، دون أسباب للقتل أو الموت. لقد كان لينون حالما، ولكنه لم يكن الوحيد. وآمل أن يتحقق حلمه يوما ما.

السيد كاردي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية. وأرحب أيضا بالمشاركة الشخصية المتواصلة للأمين العام حول هذه المسألة.

عقب الإعلان الذي أصدره مؤخرا رئيس الولايات المتحدة عن القدس، انضمت إيطاليا إلى سبعة أعضاء آخرين في مجلس الأمن طلبا لعقد هذه الجلسة. إن موقف إيطاليا بشأن القدس لا يزال دون تغيير. وهو ما فتئ يتفق مع الموقف الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي ومع توافق الآراء الدولي استنادا لقرارات الأمم المتحدة.

نحن نعتقد أن مركز القدس باعتبارها عاصمة الدولتين في المستقبل يلزم التفاوض بشأنه بين إسرائيل وفلسطين، في إطار عملية للسلام تفضي في نهاية المطاف إلى إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، مع مراعاة الشواغل والتطلعات المشروعة لكلا الطرفين. وحتى تلك اللحظة، ستواصل إيطاليا التقيد بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وستُبقي على سفارتها لدى إسرائيل في تل أبيب.

ونحن، بطبيعة الحال، قلقون جدا إزاء الخطر الناجم عن الاضطرابات والتوترات في المنطقة. وندعو جميع الأطراف الفاعلة في فلسطين والشرق الأوسط إلى التحلي بالمسؤولية وضبط النفس، والامتناع عن أي شكل من أشكال العنف أو التحريض. وكما أكد الأمين العام في بيانه يوم الأربعاء، ليس هناك بديل عن الحل القائم على دولتين. لذلك، فإن إيطاليا تكرر التزامها بالعمل مع أعضاء الاتحاد الأوروبي وسائر الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل تحقيق هذا الهدف، وبالمساهمة في استئناف عملية السلام المجدية.

السيد سيك (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على موافقتكم على طلب ثمانية من أعضاء مجلس الأمن، ومنهم السنغال، لإتاحة الفرصة أمام هذا الجهاز، الذي يسند إليه ميثاق الأمم المتحدة صون السلم والأمن الدوليين، كي يتمكن في جلسة مفتوحة اليوم من مناقشة الحالة الناجمة عن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة وأعلنته في ٦ كانون الأول/ديسمبر. كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية اليوم.

إن جلستنا اليوم هامة جدا بالنظر إلى أنها تمكننا من تكرار توافق الآراء الدولي بشأن مركز القدس، الذي أبقاه الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني بدعم من الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، للمفاوضات المتعلقة بالمركز النهائي.

ولا حاجة إلى الإسهاب في الحديث عن الأهمية الخاصة لمدينة القدس بالنسبة إلى الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، ولا عن الرمزية التي تمثلها هذه المدينة المقدسة للديانات التوحيدية الإبراهيمية الثلاث، وبالتالي للعالم بأسره. لذلك، فإن السنغال بوصفها رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تدعو إلى الاحترام الصارم للوضع الراهن بشأن القدس، تمشيا مع المعايير الدولية التي أنشأتها الجمعية العامة في القرار ١٨١ (د-٢)، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦). إن مسألة القدس تكمن في المركز النهائي.

وينبغي لنا جميعا العمل على تهيئة مناخ من السلام، مع الأخذ بعين الاعتبار أعمال العنف التي اندلعت في الأيام الأخيرة، والتي للأسف أودت إلى سقوط ضحايا فلسطينيين وإسرائيليين. ويكرر وفد بلدي إدانته ورفضه لأعمال العنف، والتطرف، والإرهاب، أيا كان الجناة وأيا كانت المبررات. إن العنف يذكّرنا بالتقلب الشديد في الحالة الأمنية في القدس، لذلك ينبغي له أن يحفز جميع الجهات المعنية على التصرف بسرعة لضبط النفس، وقبل كل شيء، للحفاظ على الوضع الراهن للمدينة في انتظار نتائج المفاوضات التي يحدونا جميعا وطيد الأمل في إجرائها.

وتكرر السنغال مرة أخرى شكرها للأردن على مواصلة اضطلاعه بالدور الهام بوصفه القيّم على الأماكن المسيحية والإسلامية المقدسة، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف.

أخيرا، يدعو وفد بلدي إلى العودة إلى روح المشاركة التي سادت قبل ٧٠ عاما وأدت إلى إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين لهما الحق في أن تكون القدس عاصمة لهما.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الشعب اليهودي شعب صبور. وطوال ٣٠٠٠ عاما من الحضارة والغزو الأجنبي والنفي والعودة، ظلت القدس وطنه الروحي. ولقرابة ٧٠ عاما كانت مدينة القدس عاصمة لدولة إسرائيل رغم العديد من محاولات الآخرين لإنكار ذلك الواقع. لكن الشعب الأمريكي أقل صبرا. كانت الولايات المتحدة في ١٩٤٨ أول دولة تعترف بدولة إسرائيل المستقلة. وأعلن الكونغرس في الولايات المتحدة في ١٩٩٥ أنه يجب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى هناك.

ووافق رؤساء الولايات المتحدة السابقون كلينتون وبوش أوباما على ذلك الموقف، لكنهم لم يتخذوا إجراءات وفقا لذلك. وأرجأوا الإجراءات أملا في أن تسفر عملية السلام عن نتائج ولكن تلك النتائج لم تتحقق. وطوال ٢٢ عاما، أيدت غالبية الشعب الأمريكي ذلك الموقف، وانتظروا - وانتظروا. وفي هذا الأسبوع، اتخذ الرئيس ترامب أخيرا قرارا بألا يمنع إرادة الشعب الأمريكي. ومن الأهمية بمكان إيضاح ما يعنيه قرار الرئيس على وجه التحديد.

لقد أعلن الرئيس أن الولايات المتحدة تعترف بالأمر الواضح؛ بأن القدس عاصمة إسرائيل. كما كلف وزارة الخارجية ببدء عملية نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس. ذلك هو ما قام به الرئيس؛ وفيما يلي ما لم يفعل. لم تتخذ الولايات المتحدة موقفا بشأن الحدود والحواجز. لا يزال يتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين اتخاذ قرار بشأن الأبعاد الخاصة للسيادة على القدس عن طريق المفاوضات. ولم تدع الولايات المتحدة إلى تغيير أي من الترتيبات في جبل الهيكل/الحرم الشريف. بل دعا الرئيس على وجه التحديد إلى الحفاظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة. أخيرا، والأهم، لا تحدد الولايات المتحدة بشكل مسبق مسائل الوضع النهائي. وسنظل ملتزمين بتحقيق اتفاق سلام دائم. إننا نؤيد حل الدولتين إن اتفق عليه الطرفان. تلك هي حقائق ما قيل وما تم القيام به هذا الأسبوع. وهناك بعض النقاط الأساسية لمناقشة هذه المسألة.

إن إسرائيل، شأنها شأن جميع الدول، لها الحق في تحديد عاصمتها. والقدس هي مقر البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) ورئيسها ورئيس وزرائها ومحكمتها العليا والعديد من وزاراتها. ومن المنطق السليم أن تقع السفارات الأجنبية هناك. في كل بلد تقريبا في العالم، تقع سفارة الولايات المتحدة في عاصمة البلد المضيف. وينبغي ألا تكون إسرائيل مختلفة في ذلك. اتخذت الولايات المتحدة تلك الخطوة مع العلم التام بأنها ستثير الأسئلة والشواغل. والمقصود بإجراءاتنا المساعدة على النهوض بقضية السلام. ويجب أن نسلم بأن السلام يشهد تقدما – ولا ينتكس – حينما تصدق كافة الأطراف مع بعضها البعض. والإجراءات التي اتخذناها تعكس تقييما نزيها للواقع.

وأتفهم شواغل أعضاء مجلس الأمن في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. إن التغيير صعب، ولكننا يجب ألا نشك فيما يمكن أن تفعله الحقيقة. وينبغي لنا ألا نشك في أن السلام يمكن أن يحدث عندما نواجه الحقيقة ونؤمن بالروح الإنسانية ونشجع بعضنا البعض. ولمن تساورهم شواغل بحسن نية بشأن مستقبل السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أود أن أؤكد لهم مرة أخرى أن الرئيس والإدارة الحالية للولايات المتحدة ملتزمين بعملية السلام. ولمن لا يتصرفون بحسن نية، بمن في ذلك أي شخص أو رئيس أو بلد أو جماعة إرهابية تستخدم قرار هذا الأسبوع كذريعة للعنف: هم لا يفعلون سوى إظهار حقيقتهم بأنهم ليسوا شركاء مناسبين للسلام.

ختاما، لن ندع هذه اللحظة تمر بدون تعليق بشأن الأمم المتحدة نفسها. لسنوات ما فتئت الأمم المتحدة بشكل مشين أبرز مركز من مراكز العداء تجاه إسرائيل في العالم. لقد أضرت الأمم المتحدة بآفاق السلام في الشرق الأوسط أكثر مما قد قدمت للنهوض بها. ولن نكون طرفا في ذلك. لن تقف الولايات المتحدة بعد الآن مكتوفة الأيدي حينما تهاجم إسرائيل ظلما في الأمم المتحدة ولن تقبل الولايات المتحدة محاضرات من بلدان تفتقر إلى أي مصداقية عندما يتعلق الأمر بمعاملة الإسرائيليين والفلسطينيين بإنصاف. وليس من قبيل المصادفة توقيع اتفاقي السلام التاريخيين بين مصر وإسرائيل وبين الأردن وإسرائيل في حديقة البيت الأبيض. وإن أبرم اتفاق سلام تاريخي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وحينما يتم ذلك فمن المرجح توقيعه أيضا في حديقة البيت الأبيض. لماذا سيتم ذلك؟ بسبب مصداقية الولايات المتحدة مع الجانبين. لن تتعرض إسرائيل، ولا ينبغي أن تتعرض، للتسلط والإجبار على الدخول في اتفاق من جانب الأمم المتحدة أو أي مجموعة من البلدان التي أثبتت لا مبالاة تجاه أمن إسرائيل.

ولإخواننا وأخواتنا الفلسطينيين، بوسعي أن أقول لهم بثقة كاملة أن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما عميقا بالتوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لقد أثبتنا ذلك الالتزام على مدى سنوات عديدة وباستثمار قدر كبير من الموارد المالية والطاقة الدبلوماسية. للأسف لم يتحقق السلام بين

الجانبين، لكننا لن نستسلم. لا تزال أيدينا ممتدة إليهم. ونحن اليوم أكثر التزاما بالسلام الإسرائيلي – الفلسطيني مما كنا في أي وقت مضى، ونعتقد أننا قد نكون أقرب لذلك الهدف من أي وقت مضى.

والإسرائيليون والفلسطينيون لديهم قصص حقيقية للغاية يقصونها؛ قصص مؤلمة عن التحديات وانعدام الثقة والتدمير. لكن هذا النزاع لا يتعلق بالماضي وحده. يجب ألا يتعلق بجميع تلك القصص المؤلمة. بل يجب أن يتعلق بالأجيال القادمة. الأطفال الفلسطينيون والإسرائيليون على السواء يستحقون مستقبلا يسوده السلام؛ ولا يستحق أحد منهم ذلك بقدر أكبر أو أقل من غيره. حينما يكبر هؤلاء الأطفال، ينبغي أن يتمكنوا من النظر إلى هذه الفترة كفترة تفاوض فيه الطرفان حقا من أجلهم. إن هؤلاء الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين يستحقون الأمل في مستقبل أكثر إشراقا وأكثر سلاما.

ونرجو وندعو أن يكون هذا وقت يكف فيه الجانبان عن التفكير في احتياجاتهما الحالية ويشرعان في التفكير في الأجيال المقبلة. وإني أحث جميع البلدان في مجلس الأمن وفي الشرق الأوسط على التخفيف من حدة بياناتها وإجراءاتها في الأيام المقبلة. فلا يزال من الممكن تحقيق السلام. ويجب علينا جميعا القيام بدورنا لتحقيقه.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية الطارئة. كما نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية.

إن قضية فلسطين هي لب مسألة الشرق الأوسط وأمر أساسي لتحقيق السلام في المنطقة. وتولي الصين اهتماما وثيقا للتطورات الأخيرة فيما يتعلق بوضع القدس. تتضمن سلسلة من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أحكاما تتعلق بوضع القدس. وأي إجراءات انفرادية من شأنها تغيير وضع القدس الحالي ستغير الأساس القائم منذ أمد بعيد لتسوية قضية فلسطين. وستؤدي إلى نشوب نزاعات ومواجهات جديدة في المنطقة.

إننا نحث الأطراف المعنية على أن تأخذ في اعتبارها المصلحة العامة للسلام والهدوء وكذلك عملية السلام في الشرق الأوسط، وتجنب أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم التوترات أو تعقيد الحالة. ما فتئت الصين تؤيد بقوة وتعزز عملية السلام في الشرق الأوسط. إننا نؤيد القضية العادلة للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. ونؤيد إقامة دولة فلسطين ذات سيادة واستقلال كاملين على أساس حدودها لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. هذا هو موقف الصين ولن يتغير.

إن الحل القائم على وجود دولتين هو الخيار الصحيح من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لقضية فلسطين. وستواصل الصين، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن ودولة تتحلى بروح المسؤولية، الاضطلاع بدور بناء فيما يتعلق بالتسوية السلمية لقضية فلسطين.

وقد وضع الرئيس الصيني شي جين بينغ أربعة مقترحات لتعزيز تسوية قضية فلسطين، وهي النهوض بعملية التسوية السياسية على أساس حل الدولتين، والتقيد بمفهوم الأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام، وزيادة تنسيق جهود المجتمع الدولي، وزيادة التآزر من أجل السلام، واتخاذ تدابير متكاملة لتعزيز السلام من خلال التنمية.

وفي هذا العام حظيت الصين بزيارتين من الرئيس الفلسطيني، السيد عباس، ورئيس وزراء إسرائيل، السيد نتنياهو، وشاركت في محادثات مع الجانبين. ومنذ فترة قريبة أرسل الرئيس شي جين بينغ رسالة تهنئة إلى جلسة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وقال فيها إن الصين تؤيد بقوة السلام بين فلسطين وإسرائيل (أنظر A/AC.183/PV.386)

وستظل الصين وفية لالتزامها وستواصل العمل صوب تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة والملحة للغاية، وأعرب عن تقديري لأعضاء المجلس الذين أخذوا زمام المبادرة لعقد الجلسة. وأود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

ونقدر البيان الذي أصدره الأمين العام قبل يومين، والذي نعتقد أنه جاء في الوقت المناسب وأنه أنسب ما يكون، والذي أكد من جديد الموقف الثابت للأمم المتحدة بشأن النهج والمبادئ التي يمكن أن يسعى الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني على أساسها من أجل السلام، والأمن والعدالة.

وقد تكلم أيضا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي باسمنا عندما أكد مجددا موقف الاتحاد الأفريقي، ودعا إلى تجديد الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وأكد تضامن الاتحاد الأفريقي مع الشعب الفلسطيني ودعمه لسعيه المشروع من أجل إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية.

وإننا بالفعل نشعر ببالغ القلق إزاء هذا التطور الأخير الذي يكتنف القدس، لأن التدابير الانفرادية المتعلقة بمكان يتمتع بالكثير من الأهمية التاريخية والدينية، ومن ثم العاطفية لا بد وأن يحدث أضرارا لا تحصى ويقوض الآمال في السلام.

فالقدس، كما قال الأمين العام، مسألة تتعلق بالوضع النهائي ويجب تسويتها من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين على أساس قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة، مع الأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ويبدو لنا أنه لا يوجد سوى خيار واحد مُجدٍ وواقعي ومنصف ومستدام لتسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وهو: صيغة الدولتين، الأمر الذي ينطوي على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ولا علم لنا بأي خيار آخر من شأنه أن يوفق بين مصالح كلا الطرفين، ويتفق مع مصالح المنطقة لتحقيق السلام والأمن الدائمين، بينما ينسجم مع تطلعات السكان من أجل العدالة والإنصاف.

ولسنا مقتنعين بأن هذا التطور الأخير، الذي لا غرابة في أنه بدأ يُقلق الشرق الأوسط، سوف ينهض بقضية السلام ويُرسي أسس السلام والأمن والحل القائم على وجود دولتين، مع كل ما يترتب عليه من آثار. ومن الواضح أن الشرق الأوسط لا يحتاج إلى كل هذا، فلديه بالفعل نصيبه الموفور من انعدام الأمن والتحديات المعقدة للغاية التي يمكن أن تؤثر ليس فقط على أمن المنطقة فحسب، بل على العالم بأسره أيضا.

وهذا هو السبب في أن هذا التطور الأخير مقلق جدا، وأن من الأهمية الحاسمة أن يتم التوصل إلى السبل والوسائل الكفيلة بالحد من الضرر الذي قد يحدث، ومحاولة إنقاذ صيغة الدولتين بطريقة تتسم بالمصداقية، وتتجاوز مجرد التشدق بالألفاظ، مهما كانت صعوبة الأمر.

إن الكثيرين ممن كان لا يزال لديهم بعض الأمل بالرغم من العقبات العديدة، قد بدأت تظهر عليهم بوادر اليأس وفقدان الأمل. إننا جميعا نعرف، كما أن تجارب الحياة أظهرت مرات عديدة، أنه عندما يُحرم المجال على من يسعون من أجل حلول معتدلة وتدمر مصداقيتهم، لا تكون النتائج محمودة أبدا. وهذا هو أحد سبل فتح ثُغرة الفيضان عن غير عمد للتطرف والإرهاب. وبعبارة أخرى، فإن الآثار المترتبة على هذا التطور الأخير من الضخامة بحيث تستدعي معالجة جادة، والاستعداد

للنظر في ما يمكن أن يفعله مجلس الأمن لتجنب ما قد يكون مزيدا من زعزعة استقرار منطقة تواجه بالفعل تحديات كبيرة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

إن أوكرانيا مقتنعة بأن مسألة القدس من مسائل الوضع النهائي التي يجب تسويتها من خلال المفاوضات فقط وفي امتثال صارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة، من خلال مكتب المنسق الخاص ملادينوف، وكذلك المجموعة الرباعية، مضاعفة جهودها الرامية إلى استئناف المفاوضات من أجل إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن تقديرنا للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية ولوفود أوروغواي، وإيطاليا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسنغال، والسويد، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على طلب عقد هذه الجلسة بشأن وضع القدس.

إن هذا الاجتماع مهم لأنه يثبت مرة أخرى أنه ثمة توحد بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن على أن السلام في الشرق الأوسط مهم، كما أنه تحذير من أن أي عمل انفرادي لتغيير الوضع أو حتى الإعلان عن ذلك سوف يسبب القلق الشديد.

إن موقف كازاخستان بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط لا يزال دون تغيير ويتمثل في: المحافظة على الوضع التاريخي القائم وفقا للاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها من قبل. ونحن نؤيد بقوة الحل القائم على وجود دولتين كما نؤيد الاستئناف المبكر للحوار، لا سيما في شكل ثنائي ودون شروط مسبقة. ويجب أن يتمثل الهدف النهائي في استعادة وتعزيز عملية السلام، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد وصيغة الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

ونشدد مرة أخرى على أنه لا يوجد بديل عن حل الدولتين. وندعو كلا الجانبين إلى الامتناع عن الأعمال والتصريحات الاستفزازية، واتخاذ الخطوات الملائمة لاستئناف المفاوضات المباشرة في أقرب وقت ممكن، والوفاء بالتزاماتهما في إطار من الاحترام والتفاهم المتبادلين، والتحلي بالهدوء والتماس الحلول التوفيقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن السابقة.

إن السلام ينبغي أن يستند إلى الحق غير القابل للتصرف للفلسطينيين في إقامة دولتهم وحق إسرائيل في أمنها الدائم الطويل الأجل. ومن الضروري بدء مفاوضات بشأن كل المشاكل القائمة بغية التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة والتوصل إلى ما يسمى بالوضع النهائي. هذا النهج وحده هو الذي يمكن أن يؤدي إلى اعتماد معاهدة أساسية.

إن كازاخستان تعارض بشدة أي تعديل للوضع القائم فيما يتعلق بمستقبل القدس، لأنه يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الصعبة أصلا ويهدد بحدوث عواقب وخيمة بالنسبة للمنطقة برمتها وللعالم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أصغينا باهتمام إلى تقييم السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، للإعلان الصادر في واشنطن العاصمة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

لقد قوبل قرار واشنطن بشأن القدس بالانتقاد من الجانب الفلسطيني والعالم العربي والإسلامي. وأكد الرئيس الفلسطيني عباس أن القرار يقوّض جميع جهود المجتمع الدولي لحل قضية الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، دعت الفصائل الفلسطينية،

التي تشكل منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك حركة حماس، إلى إضرابات ومسيرات احتجاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي موسكو، قوبلت القرارات المعلنة في واشنطن العاصمة ببالغ القلق. ونعتقد أنه يجب تحقيق تسوية عادلة ومستدامة وطويلة الأمد للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس القانون الدولي المقبول عموما، بما في ذلك القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة، التي تنص على تسوية جميع جوانب الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك مسألة حساسة مثل القدس، من خلال المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة. ومما يثير الشعور بالقلق الشديد أن موقف الولايات المتحدة المعلن مؤخرا بشأن القدس قد يزيد من تعقيد الحالة في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية وفي المنطقة ككل. ولذلك، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة لا يمكن السيطرة عليها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لكفالة تمتع جميع المصلين بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس.

ولم يطرأ تغيير على موقف روسيا القائم على المبادئ بشأن هذه المسألة. وهو الموقف الداعي إلى تيسير التوصل إلى تسوية فلسطينية – إسرائيلية دائمة، تكفل حق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا، وتلبي تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، والتي تصبح بموجبها القدس الشرقية عاصمة لفلسطين والقدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل. وستواصل روسيا، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن ووسيطا ومشاركا نشطا في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، تقديم المساعدة الفاعلة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل التوصل إلى الاتفاقات ذات الصلة. ونكرر تأكيد موقفنا الثابت بأنه لا يمكن أن يكون هناك بديل عن حل الدولتين. وينبغي أن يكون للجميع مصلحة في حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي والنزاع العربي – الإسرائيلي، وجميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف تستحق الدعم. بيد أن اتخاذ قرار لا يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن ينجح.

ونرحب بالخطوات التي تم اتخاذها من أجل ترسيخ وحدة الشعب الفلسطيني بمساعدة مصر. ونحن نؤيد المشاركة الفعالة للجهات الإقليمية المعنية في عملية السلام في الشرق الأوسط، وبشكل خاص مشاركة القاهرة وعمان. وما زال اقتراح روسيا بعقد اجتماع قمة بين زعيمي فلسطين وإسرائيل في روسيا مطروحا على الطاولة. ونحن بانتظار مقترحات الولايات المتحدة التي وعدت بها المجتمع الدولي منذ أمد بعيد لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

وقد طلبنا بالفعل من الولايات المتحدة توضيح الأساس المنطقي لقرارها بنقل سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس في نهاية المطاف، وما هو تصورها لأثر ذلك على جهود الوساطة الدولية التي تقوم بها المجموعة الرباعية تحت رعاية الأمم المتحدة. وأشرنا إلى المخاوف التي أعربت عنها البلدان العربية والإسلامية بشكل عام، وكذلك جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، بشأن إلى أي مدى يمكن أن يقوض القرار أو حتى يسدد طعنة قاتلة للمفاوضات المتعلقة بحل الدولتين، الذي يمكن بموجبه لدولتي إسرائيل وفلسطين العيش بشكل كامل، جنبا إلى جنب في أمن، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

ونظرا للظروف الراهنة، من المهم أكثر من أي وقت مضى استئناف عملية سياسية معقولة تهدف إلى إيجاد تسوية دائمة ومستدامة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قائمة على حل الدولتين. وفي هذا الصدد، تبقى المجموعة الرباعية آلية فريدة للوساطة الدولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

يتابع مجلس الأمن عن كثب القضية الفلسطينية في جلساته الشهرية. وأشكر السيد ملادينوف على إطلاعنا على آخر المستجدات، واليابان تشاطره تقييمه للحالة المثيرة للجزع التي تكتنف عملية السلام.

لم يطرأ على موقف اليابان أي تغيير. إذ تؤيد اليابان حل الدولتين، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان من قبل ومبادرة السلام العربية. والوضع النهائي للقدس جزء من مجموعة من المسائل التي ينبغي حلها من خلال المفاوضات القائمة على تلك المعايير.

وقد أكد الرئيس ترامب من جديد التزامه القوي بتيسير التوصل إلى اتفاق سلام دائم ودعمه لحل الدولتين في بيانه الصادر قبل يومين. وتقدر اليابان ذلك الدعم والالتزام القويين. كما تنوّه اليابان بأهمية اعتراف الرئيس الواضح بأن الوضع النهائي للقدس، بما في ذلك الحدود السيادية داخل المدينة، يجب أن يخضع للتفاوض بين الطرفين. وينبغي للولايات المتحدة أن تواصل أداء دور هام في النهوض بالسلام. غير أن اليابان تشعر بالقلق إزاء حقيقة أن إعلان الولايات المتحدة قد يؤدي إلى تفاقم البيئة المحيطة بعملية السلام في الشرق الأوسط أو يؤدى إلى تدهور الوضع في الشرق الأوسط بشكل عام. وأحاطت اليابان علما ببيان الأمين العام قبل يومين بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط وبالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ملادينوف اليوم، واللذين يدعوان إلى تجنب أي تدابير انفرادية قد تهدد آفاق السلام. وتؤكد اليابان باستمرار تأييدها لهذا الموقف في سياق مسألة المستوطنات والعنف. ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد التوتر على أرض الواقع. ويمكن لحالات العنف في مثل هذه الأوقات أن تتفاقم بسهولة لتتحول إلى أزمات أكبر. وما فتئت اليابان تؤكد على أن العنف لن يجعل إحلال السلام أقرب. وندعو الطرفين إلى المحافظة على الهدوء والعمل لما فيه مصلحة السلام بدلا من العنف.

وإزاء تلك الخلفية، تزيد أهمية الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للسلام. وقد رأينا أطرافا مختلفة تطرح مبادرات ومقترحات للتقريب بين كلا الجانبين على طريق إجراء مفاوضات هادفة. وتنفيذ ذلك أمر أساسي، واليابان تدعو كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين إلى المشاركة بإخلاص في تلك المبادرات والاستفادة من الفرص المؤدية إلى السلام. وستدعم اليابان، من جانبها، الجهود الرامية إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط من خلال تيسير بناء الثقة وتحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين. ونحن ملتزمون بالعمل مع شركائنا في المجتمع الدولي من أجل دعم حل الدولتين، الذي تتعايش بموجبه إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل، جنبا إلى جنب، في سلام وأمن وازدهار.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر اليابان بصفتها رئيسة مجلس الأمن على القيادة التي أظهرتها في عقد هذه الجلسة الطارئة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لأعضاء المجلس الثمانية، مصر وبوليفيا وفرنسا وإيطاليا والسنغال والسويد والمملكة المتحدة وأوروغواي، الذين طلبوا عقد هذه الجلسة على وجه السرعة عقب التطورات المفزعة الأخيرة بشأن القدس.

كما نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم، والأمين العام على بيانه في هذا الصدد. وقبل أن أدلي ببقية بياني باللغة الإنكليزية، أود أن أقول شيئا باللغة العربية.

(تكلم بالعربية)

من على هذا المنبر، أحيي شعبنا الفلسطيني العظيم الذي يدافع عن القدس اليوم، في أحيائها وشوارعها ومعابدها. أحيي الصامدين المدافعين عن باب العمود وفي كافة المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وفي جميع أنحاء العالم. وأحيي الشرفاء المدافعين عن القانون الدولي والحق وقرارات مجلس الأمن، الذين يدعون، ونحن معهم، إلى أن تتراجع الإدارة الأمريكية عن قرارها غير القانوني واللامسؤول والاستفزازي، الذي ليس له أي هدف غير إرضاء سلطة الاحتلال الإسرائيلي كي تستمر في غيها وغطرستها وتنكرها وتحديها للقانون الدولي. ونشكر الأعضاء الـ ١٤ منكم في هذا المجلس على مواقفكم القائمة على المبادئ والقانونية إزاء القدس.

(تكلم بالإنكليزية)

إننا نأتي إلى مجلس الأمن اليوم مع شعور بالإلحاح. ونناشد المجلس العمل على وجه السرعة للوفاء بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وسلامة قراراته وسلطتها في ضوء الانتهاكات والاستفزازات ضد مركز القدس القانوني والسياسي والتاريخي، وحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية المشروعة. إن الإعلان المؤسف للغاية الذي أصدره الرئيس دونالد ترامب في ٦ كانون الأول/ديسمبر القاضي باعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقراره نقل سفارتها إلى تلك المدينة، في مخالفة مباشرة لقرارات مجلس الأمن والتوافق الدولي الطويل الأمد بشأن القدس، زاد من حدة التوترات وهو يخاطر بزعزعة كاملة لاستقرار هذه الحالة المتقلبة، مع عواقب بعيدة المدى.

ويؤكد ابتهاج الحكومة الإسرائيلية بهذا القرار على أن الحالة التي نواجهها اليوم حرضت عليها بشكل صارخ الدولة القائمة بالاحتلال. وبدلا من الامتثال لمطالبات المجلس المتكررة بوقف انتهاكاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي وحكومته يواصلان ارتكاب جرائمهما واستمرار تسلطهما على قادة العالم بغرض تأييد سياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية في المدينة بل والانضمام إليها في محاولاتها لتقويض إمكانية الحل القائم على وجود دولتين على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك بتغيير وتقويض الوضع القانوني للقدس، وطابعها وديمغرافية أرضها، إلى جانب بقية الأرض المحتلة، في انتهاك خطير للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد أعربنا عن أسفنا لهذا الإفلات من العقاب في كثير من الأحيان، ولكننا لم نتصد بما فيه الكفاية للإجراءات التي مكنت من ارتكاب الجرائم التي أدت إلى الواقع الخطير الذي نواجهه الآن. ولا بد من الاعتراف بالتواطؤ. ويؤدي قرار الولايات المتحدة مكافأة الإسرائيليين على إفلاتهم من العقاب إلى تقويض دورها القيادي في السعي إلى تحقيق السلام في المنطقة وهو بشكل أساسي يبطل أهلية هذا الدور. والواقع أن رفض زعماء العالم المدوي لهذا القرار الاستفزازي يدل على الرفض العام لجميع تلك السياسات والتدابير غير القانونية وعلى الشواغل الهائلة حيال الآثار الخطيرة لهذا القرار، بما في ذلك على آفاق تحقيق السلام والأمن في المنطقة وخارجها. ونشعر بالامتنان على المواقف القوية والقائمة على المبادئ التي أعربت عنها الدول والمنظمات في جميع أرجاء العالم. إن توافق الآراء العالمي في هذا الصدد واضح. ولا بد من التقيد بالقانون الدولي وبقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واحترامها، بما فيها القراران ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٢٣٤ (٢٠١٦) ؛ ولا يمكن أن تغير وضع القدس أو تحدده أية دولة بصورة انفرادية؛ وهذا القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة ينبغي إعادة النظر فيها وإلغاؤه.

ولا شك أن استمرار النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وأكدت ذلك الحساسيات الوطنية والسياسية والدينية والعواطف التي أثارتها هذه التطورات. ولا يمكن الاستهانة بأهمية القدس للشعب الفلسطيني، مسلميه

ومسيحييه على السواء. وجدد الرئيس عباس بوضوح، في بيانه الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر، تأكيده على تمسكنا التاريخي والوطني والديني بالمدينة المقدسة. وينبغي ألا يدع إعلانه، إلى جانب إعلانات المسؤولين الفلسطينيين والملايين من المواطنين الفلسطينيين، مجالا للشك بأن القدس مسألة ذات أولوية وخط أحمر بالنسبة للفلسطينيين. ولا يمكن أن يكون هناك حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية بدون حل عادل لقضية القدس. وظلت القدس لوقت طويل قلب فلسطين وستكون هكذا دائما.

ولا يمكن الاستهانة بأهمية القدس لجميع العرب والمسلمين في جميع أرجاء العالم. فهي أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين في الإسلام. ولا بد من الاحترام الكامل للوضع التاريخي القائم في الحرم الشريف والحفاظ عليه، على نحو ما دعت إليه مرارا وتكرارا الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي برمته، وعلى النحو المجسد في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ونشيد بالمملكة الأردنية الهاشمية وبدورها الخاص والجهود التي تبذلها في ذلك الصدد بوصفها راعي الأماكن المقدسة في القدس. إن وضوح البيانات التي صدرت في الأيام الأخيرة وقوتها – وهي رد فعل عكسي عميق على هذا القرار الانفرادي غير المسؤول – تؤكد مجددا على شواغل المجتمع الدولي المشروعة واهتمامه فيما يتعلق بقضية القدس.

وظلت القدس لفترة طويلة تحظى بمركز سياسي وقانوني خاص، بدءا بقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٩، الذي عينت فيه المدنية كيانا منفصلا، والعديد من القرارات اللاحقة التي دعت إلى حماية أبعاد المدينة الروحية والدينية والثقافية الفريدة وتراثها وإلى كفالة حرية وصول الناس من جميع الأديان والجنسيات إلى مواقعها المقدسة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لكون القدس مدينة مقدسة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، الإسلام والمسيحية واليهودية. وجددت الجمعية من فورها التأكيد على تلك المبادئ بأغلبية ساحقة في قرارها ١٥/٧٢ بشأن القدس، خلافا لكذب الرواية والخطاب الإسرائيليين في ذلك الصدد.

ولم يعترف أي بلد بسيادة إسرائيل على القدس. فلا يزال وضعها بدون حل، على النحو المؤكد في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ومن خلال تحديدها لعقود باعتبارها قضية من قضايا الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، لا تزال القدس الشرقية أرضا محتلة منذ عام ١٩٦٧ وجزءا لا يتجزأ من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، التي ينطبق عليها القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، على نحو ما أكده المجلس مجددا، وقبل وقت قصير في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية.

ونذكر قرارات المجلس المتعلقة بالقدس، بما في ذلك القرار ٤٧٦ (١٩٨٠) والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي يقرر بوضوح أن،

> ”جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي غيرت أو استهدفت تغيير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها“،

ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة وهي تدابير وإجراءات ”لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها فورا“. ورفض القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) محاولات إسرائيل لضم القدس الشرقية قسراً، إذ اعتبر سنّ السلطة القائمة بالاحتلال قانونها الأساسي انتهاكاً للقانون الدولي وطالبها بإلغائه. كما دعا المجلس تحديدا جميع الدول الأعضاء إلى الامتثال لقراره بعدم الاعتراف بالقانون الأساسي أو بأي إجراءات أخرى من هذا القبيل تسعى إلى تغيير طابع مدينة القدس ومركزها، وطلب بشكل مباشر إلى ”الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة

المقدسة“. وفي القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أكّد المجلس على نحو لا لبس فيه أنه،

”لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات“.

لا يمكن لقرار الولايات المتحدة تغيير هذه الحقائق. وأكرر، لا يمكن لقرار الولايات المتحدة تغيير هذه الحقائق. فالإجراءات المتخذة خلافا لقرارات مجلس الأمن ليس لها أي أثر قانوني ولا يمكنها تغيير انطباق القانون الدولي على الحالة، بما في ذلك حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة. إن الأراضي المحتلة لدولة فلسطين، التي تشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، حقيقة قانونية وسياسية راسخة. وما من إعلان سياسي يمكنه تغيير هذا الواقع، ولا أن ينفي حقوق الشعب الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويجب على مجلس الأمن أن يعيد تأكيد موقفه الواضح إزاء مركز القدس ورفضه لجميع الانتهاكات التي تمس هذا المركز بغض النظر عن زمن ارتكابها أو مّن يرتكبها. وتظل قرارات مجلس الأمن كاملة الصلاحية وواجبة التنفيذ. فهي مفتاح السلام. والرسائل السلبية للغاية التي يرسلها هذا التصرف المتهور إلى شعبنا واضحة. إنها تقول إن إيماننا بالقانون الدولي والنظام الدولي، إن صبرنا ومثابرتنا، إن مساعينا المستمرة لتحقيق السلام والتعاون بحسن نية مع جميع مبادرات السلام، ناهيك عن تنازلاتنا المؤلمة تاريخيا من أجل السلام، على أساس حل الدولتين، ذهبت كلّها سدى. إنها تقول إن من يلتزم بقواعد اللعبة يخسر ومن يدوس على القانون يكسب. لا بد من تصحيح هذا الوضع. يجب على المجلس أن يتخذ إجراءات لكي يستعيد الشعب الفلسطيني إيمانه بالقانون الدولي بوصفه أنجع سبيل لإعمال حقوقنا وحريتنا. يجب على المجلس أن يعيد إيماننا بأن السلام ممكن وأن يضمن ألا تعاني أجيال أخرى من هذا الظلم البين.

وكما حذر الرئيس عباس مرارا وتكرارا، على المجلس أيضاً أن يتخذ إجراءات من أجل تفادي مخاطر زيادة تفاقم الحساسيات الدينية، التي تهدد بتحويل نزاع سياسي يتعلق بالأراضي يُمكن تسويته إلى حرب دينية لا نهاية لها، يجد فيها المتطرفون ضالّتهم، مما يؤجج المزيد من التطرف والعنف والإرهاب والفتنة في المنطقة وفي أماكن أخرى. وندعو المجلس إلى إدانة القرار الأخير بشأن القدس، واتخاذ إجراءات مسؤولة وتأكيد سلطته في إطار الجهود الرامية إلى حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وسنعمل مع جميع شركائنا من أجل أن يقوم مجلس الأمن باعتماد قرار في هذا الشأن. ونعتقد أنه ينبغي الاستناد إلى الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة وأنها تنطبق في هذا الصدد.

ونحث مرة أخرى الولايات المتحدة على إلغاء قرارها وتصحيح هذه المسألة الخطيرة، وفقا للقرارات ذات الصلة وبطريقة تتيح إنقاذ آفاق التوصل إلى حل سلمي وضمان مستقبل يعمّه السلام والأمن والرخاء والكرامة لكل من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي عاجلا وليس آجلا. وتماشيا مع القرارات ذات الصلة، نحث الدول على عدم الاعتراف بهذه القرارات الأحادية الجانب والوضع غير القانوني الناجم عن التدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل، وعلى ضمان أن تتماشى جميع سياساتها وإجراءاتها، بما في ذلك تجاه المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية واستعمارها لأراضينا، مع تلك القرارات.

كما ندعو الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، أن تفعل ذلك على سبيل الاستعجال بوصف ذلك استثماراً في السلام. ستُطابق هذه الخطوة العملية التوافُق الدولي طويل الأمد والتزام المجتمع الدولي المعلن بشأن حل الدولتين.

ونظراً للتطورات الأخيرة، فإنها ستمثل كذلك إسهاما هاما لإنقاذ آفاق تحقيق السلام ووضع حدّ للأعمال التي تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق حل عادل ودائم يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

وإننا ندعو مرة أخرى إلى بذل جهود السلام الجماعية. في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) دعا المجلس إلى تكثيف وتسريع وتيرة الجهود الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي، الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير. لقد حان الوقت لكي تحشد جميع الأطراف المعنية هذه الجهود. ومن الآن فصاعدا، يجب أن تكون عملية جماعية يضطلع بها مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعززة. لا بدّ من أن تكون جماعية، لأنه عندما بسط طرف واحد سيطرته عليها لم يُفض ذلك إلى نجاحها. بل إلى ما شهدناه قبل يومين.

لا يمكننا مواصلة تكرار الصيغة الفاشلة ذاتها وارتكاب نفس أخطاء عملية السلام المستمرة منذ عقود. من الواضح أن الجهد الجماعي وحده من شأنه حل النزاع الذي طال أمده. كان الإقرار بأن على كلٍّ الاضطلاع بدوره وأن المسار الأكثر فعالية هو اتباع نهج متعدد الأطراف، عاملا أساسياً لمبادرة السلام العربية والمبادرة الفرنسية، ولجهود الاتحاد الروسي والصين ومصر والمجموعة الرباعية. ومن الملح أن نوسع تلك الجهود ونعجّل بها. فلا يمكن لطرف واحد أن يواصل احتكار عملية السلام، ولا سيما طرف يتصرف بتحيز لصالح السلطة القائمة بالاحتلال على حساب القانون وحقوق الشعب المحتل.

وسيواصل الرئيس عباس والقيادة الفلسطينية، من جانبهما، في الأيام المقبلة، المشاورات على جميع المستويات لتناول الحالة الحرجة وتحديد أنسب السبل للمضي قُدماً. وسيشمل ذلك الاجتماعات الطارئة للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية لتأكيد موقف وطني فلسطيني موحد، فضلا عن الاجتماع الوزاري العربي المقبل في الأردن والقمة الإسلامية لمنظمة التعاون الإسلامي في تركيا يوم الأربعاء. وستظل أولوياتنا الشاملة محورية لجميع تلك الجهود، حماية شعبنا الصامد، وأرضنا، بما فيها القدس، وأماكننا المقدسة. وسيظل ذلك قائماً ما دام الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي الجائر مستمراً.

وسوف نبذل قصارى جهدنا لإنهاء هذا الاحتلال وتحقيق السلام العادل والدائم الذي يرسخ حقوق الشعب الفلسطيني، ويضمن التوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا للقرار ١٩٤ (د-٢) ومبادرة السلام العربية، ويحقق استقلال دولة فلسطين، على أن تكون عاصمتها القدس الشرقية، حيث يمكن لشعبنا أن يعيشوا حياة الحرية والكرامة والسلام والأمن، جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجميع جيراننا الآخرين في شرق أوسط جديد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكل إعلان يوم الأربعاء علامة فارقة بالنسبة لإسرائيل وعملية السلام والعالم بأسره. لقد تحلت الولايات المتحدة بالشجاعة والفهم الصحيح للعدالة لتعلن رسميا ما كان معروفا دائما، وهو أن القدس كانت وستظل دائما عاصمة لإسرائيل، وأن سفارة الولايات المتحدة مقرها عاصمة إسرائيل. وعليه، فإنني أشكر الرئيس ترامب ونائب الرئيس بينس والسفيرة هيلي والشعب الأمريكي على ذلك.

إن الشعب اليهودي أمة عريقة. فمنذ ثلاثة آلاف سنة تقريبا، أعلن الملك داوود مدينة القدس عاصمة للشعب اليهودي. ويرد ذكر القدس في الكتاب المقدس ٦٦٠ مرة. وهي في صميم تاريخنا اليهودي النابض بالحياة. ويولي اليهود وجوههم شطر القدس ثلاث مرات في اليوم لأداء الصلوات. ونحن نذكر القدس لدى ميلاد كل طفل وفي كل مناسبة زواج. ولديّ هنا

نسخة طبقة الأصل من قطعة نقدية قديمة عُثر عليها في جبل الهيكل في القدس. ويعود تاريخها إلى سنة ٦٧ ميلادية، أي إلى زمن إنشاء الهيكل اليهودي الثاني. وقد نُقشت عليها عبارة ”القدس المقدسة“. ولكن وبعد ذلك بثلاث سنوات فقط، أي في سنة ٧٠ ميلادية، دُمر الهيكل المقدس وطُرد الشعب اليهودي إلى المنفى والذي استمر ٢٠٠٠ عام.

وفي مثل هذا الأسبوع قبل نحو ٧٠ عاما، وبعد فترة وجيزة من إعلان استقلال إسرائيل، قال رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون مقولته الخالدة: ”إن القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل وهي عاصمتها الأبدية، ولن يغير من تلك الحقيقة التاريخية أي تصويت تجريه الأمم المتحدة“ وكانت تلك رسالة هامة للغاية، إلا أن العالم كثيرا ما ينساها فيما يبدو.

ففي العام الماضي وفي هذه القاعة نفسها، كنا حضورا هنا جميعا تقريبا عندما اتخذ مجلس الأمن قراره المشين ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وقد كان المجلس من الجسارة والوقاحة إلى حد ذهب فيه إلى القول إن الوجود الإسرائيلي عند حائط المبكى في القدس ”ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي“. وبعد ذلك، اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهي المنظمة المسؤولة عن الحفاظ على التراث الثقافي، قرارا في أيار/مايو أعلنت فيه ألا حقوق قانونية أو تاريخية لإسرائيل في أي مكان من القدس. وهكذا، أعقب الخطأ التاريخي خطأ آخر مثله. وهذا ما يعطي قرار الرئيس ترامب أهميته البالغة. فقد واتت الولايات المتحدة الشجاعة وتصرفت برجاحة عقل لتصحح تلك الأخطاء التاريخية باعترافها بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل.

إن عواصم البلدان في الشرق الأوسط غير معروفة بالتسامح أو حرية الدين، خلافا لما هو عليه الحال في إسرائيل. وستكون القدس، تحت سيادة إسرائيل، أكثر حرية وانفتاحا أمام جميع الناس من كل الأديان مقارنة بأي وقت مضى في التاريخ. وسيتمكن جميع الناس من ممارسة شعائرهم الدينية بحرية في القدس. وتم تجسيد هذه القيم في إعلان استقلال بلدنا، وهي الوثيقة التأسيسية لدولتنا. فقد تعهدنا فيها بـ”حماية الأماكن المقدسة لجميع الأديان“. ونحن على علم دائم بقدسية القدس لدى الآخرين أيضا. وتعهدنا منذ لحظة تأسيس دولتنا بإنشاء دولة تصون تلك القداسة؛ دولة ديمقراطية تحترم وتقدر تقاليد جميع الناس. ولم يتغير ذلك قط، ولن يطرأ عليه أي تغيير أبدا – ليس في الأسبوع المنقضي ولا غدا أو في أي يوم أبد الدهر.

وكشف إعلان يوم الأربعاء عن الحقيقة المؤسفة لبعض الناس في شتى أنحاء العالم، أولئك الذين يهددون بإشعال فتيل العنف ضد إسرائيل واليهود في كل مكان، وهم أولئك الذين قد يزعمون تطلعهم إلى تحقيق السلام إلا أن أفعالهم يعلو صوتها على أقوالهم. ولذلك، يتعين على جميع الأعضاء في مجلس الأمن توجيه رسالة واضحة اليوم مفادها أنه ليس هناك ما يبرر العنف أبدا. ويجب ألا يُستخدم العنف أبدا بغرض التهديد. وقد سمعنا مثل هذه التهديدات من قبل. ففي عام ١٩٤٨ عندما أُنشئت دولة إسرائيل، كان هناك من حذّر هاري ترومان، رئيس الولايات المتحدة، من الاعتراف بنا. وقال أناس إن اعترافا كهذا سيشعل شرارة عنف مروع، غير أن الرئيس ترومان وقف قويا، مثلما فعل الرئيس ترامب في هذا الأسبوع. واتخذ كلاهما القرار الصائب.

ويجب على الفلسطينيين الآن أن يتخذوا قرارا. فإما أن يختاروا العنف، مثلما فعلوا دائما. وإذ نتكلم الآن، تتواتر إلينا تقارير عن إطلاق صواريخ من غزة على إسرائيل، أو أن يختاروا الانضمام إلينا على طاولة المفاوضات. ويمكنهم الالتقاء بنا لإجراء محادثات – سواء كان ذلك في رام الله أو القدس أو في أي مكان في جميع أنحاء العالم. وآمل مخلصا أن يتخذوا القرار الصائب. وينبغي أن يكون الإعلان الصادر عن الولايات المتحدة بمثابة نداء للتثبت من الواقع بالنسبة للفلسطينيين ولسائر دول العالم. وبوسعهم أن يروا هذه اللحظة كما هي في العيان،

باعتبارها فرصة وبارقة أمل. وبإمكانهم إدراك أمر كان صحيحا دائما – ألا وهو أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل خطوة حاسمة وضرورية لتحقيق السلام. وعليهم أن يدركوا ألا سبيل للسلام مطلقا دون أن تكون القدس عاصمة لدولة إسرائيل. ولذا، أدعو اليوم جميع البلدان التي تسعى إلى السلام في جميع أنحاء العالم إلى الانضمام إلى أصدقائنا الأمريكيين والاعتراف بالوشيجة التي تربط القدس بإسرائيل وأن تنقل سفاراتها إلى عاصمتنا. وأحث هذه البلدان على فهم أن هذا الإعلان يمثل خطوة إيجابية وأن ترى ما ينطوي عليه من إمكانات بالنسبة لمنطقتنا.

إن اليهود في جميع أنحاء العالم ينهون احتفالهم باثنتين من عطلاتنا الرئيسية، يوم الغفران وعيد الفصح اليهودي، مرتين في العام بصلوات. وتدعو تلك الصلوات إلى أن يكون ”العام القادم في القدس“. وقبل ٧٠ عاما عاد الشعب اليهودي إلى موطنه في القدس. ونحن ممتنون للولايات المتحدة على قرارها الشجاع، وندعو جميع دول العالم إلى الانضمام إلينا هذا العام في القدس، عاصمة دولة إسرائيل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): سيدي الرئيس، اسمح لي في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الطارئة في ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها منطقتنا والتي يترتب عليها تهديد للأمن والسلم الدوليين، كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف المنسق الخاص لعملية السلام على إحاطته الإعلامية، وأتقدم بالشكر للدول الأعضاء التي طلبت عقد هذه الجلسة الطارئة والهامة.

تؤكد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أن القرار الذي اتخذته الإدارة الأمريكية بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة إليها، يعد انتهاكا لقرارات الشرعية الدولية وخرقا لميثاق الأمم المتحدة، التي تؤكد أن وضع القدس لا يقرر إلا بالتفاوض بين الأطراف المعنية، كما تعتبر المملكة أن جميع الإجراءات الأحادية التي تستهدف فرض حقائق جديدة على الأرض لاغية وباطلة. ولذلك، فإن الأردن يرفض هذا القرار الذي من شأنه زيادة التوتر وتكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية كما أنه يستبق نتائج مفاوضات الوضع النهائي، ويؤجج الغضب ويستفز مشاعر المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والإسلامي.

ونؤكد أن الاحتلال هو أساس التوتر في المنطقة، وأن لا أمن ولا استقرار فيها بدون حل ينصف الشعب الفلسطيني ويلبي حقوقه المشروعة في الحرية والدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. كما يؤكد الأردن ضرورة تكثيف التشاور من أجل التوصل إلى أفق سياسي يحول دون تجذر اليأس وتفجر أعمال العنف والتطرف في المنطقة، وما حولها. ونؤكد حساسية القدس عربيا وإسلاميا ومسيحيا، وخطورة أية خطوات استفزازية حولها. كما نؤكد أن قضية القدس هي من قضايا الوضع النهائي التي يجب أن يحسم وضعها في إطار حل شامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، سبيلا وحيدا لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

إن الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل يعد باطلا قانونا، كونه يكرس الاحتلال الإسرائيلي للجزء الشرقي من المدينة، الذي احتلته إسرائيل في شهر حزيران/يونيه ١٩٦٧، حيث أن قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) ينص على عدم الاعتراف بالقانون الأساسي الإسرائيلي حول القدس، ويدعو الدول الأعضاء التي أنشأت سفارات في القدس إلى إغلاقها، كما أن كل إجراءات إسرائيل في القدس التي تهدف إلى تغيير

طابعها ووضعها القانوني بما في ذلك إعلانها عاصمة لها هي إجراءات باطلة ولاغية، كما أكدت على ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة خصوصا القرارات ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، ولا بد من التأكيد هنا على أن اعتراف أي دولة بالقدس عاصمة لإسرائيل لا ينشئ أي أثر قانوني في تغيير وضع القدس كأرض محتلة وفق ما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، في رأيها الاستشاري حول قضية الجدار العازل (أنظر A/ES-10/273).

كما يدين الأردن بناء المستوطنات ويؤكد عدم شرعيتها، وضرورة وقف جميع الخطوات الإسرائيلية الأحادية الجانب التي تحاول فرض حقائق جديدة على الأرض، كما أنه لا بد من الإشارة إلى ضرورة ممارسة الولايات المتحدة دورها الأساسي كوسيط محايد لحل الصراع وتحقيق السلام، على أساس حل الدولتين، الذي أجمع العالم على أنه السبيل الوحيد لحل الصراع وتحقيق السلام الدائم. وأود التأكيد هنا أن المملكة الأردنية الهاشمية ستستمر في بذل كل جهد ممكن واتخاذ جميع الخطوات المتاحة، بالتعاون مع المجتمع الدولي للوصول إلى هذا الحل وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، كما أود إحاطتكم علما بأن المملكة وبالتنسيق مع الأشقاء في السلطة الوطنية الفلسطينية قد دعت إلى عقد جلسة طارئة لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، في القاهرة يوم غد السبت لتنسيق المواقف إزاء القرار الأمريكي وللاتفاق على آلية عمل جماعية للحد من آثاره السلبية ومحاصرة تبعاته، وكان الأردن قد دعا في اسطنبول إلى عقد اجتماع لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي بهدف توحيد الجهود وذلك قبيل مؤتمر القمة الذي دعت إليه تركيا وقد تم الاتفاق مع تركيا على عقد القمة يوم الأربعاء القادم في اسطنبول بدلا من يوم الأحد في عمان.

وختاما، إن جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، هو الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، والمملكة الأردنية الهاشمية بقيادته ستستمر في جهودها الدبلوماسية المكثفة إقليميا ودوليا وبتنسيق مكثف ومستمر مع الأشقاء في السلطة الوطنية الفلسطينية للدفع في اتجاه جهد فاعل لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، وحماية القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي فيها، الأمر الذي يعد أولوية في مقدمة الأولويات الأردنية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.